وإذ تؤكد من جديد أيضاً أن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة وسياسات وطنية ملائمة أمر بالغ الأهمية لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ،

وإذ تدرك أن برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي ضرورية في حالات كثيرة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي والتنمية ،

وإذ تدرك أيضاً ما يضطلع به الكثير من البلدان النامية من جهود مهمة من أجل تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية فيها ،

١ ـ تؤكد ضرورة اتخاذ تدابير كافية ، على الصعيدين الدولي والوطني ، حسب الاقتضاء ، للتصدي للآثار السلبية للأحوال الاقتصادية التي سادت معظم البلدان النامية خلال العقد الماضي ؛

٢ ـ تؤكد أيضاً ضرورة إدماج البعد الإنساني في وضع برامج التكيف الهيكلي وتنفيذها ، بهدف توفير الحماية في عمليات التكيف لأشد فئات السكان ضعفاً على وجه الخصوص ؛

٣ ـ تؤكد كذلك ضرورة أن تسهم برامج التكيف الهيكلي ، في سياق تحقيق توازن الاقتصاد الكلي ، في تحديث اقتصاديات البلدان النامية وتنويعها وتنميتها ، وأن تسهم في نفس الوقت في تحقيق هدف تحسين الحالة الإنسانية ، وبصفة خاصة مستوى معيشة البشر ونوعية حياتهم ، لاسيما أشد فئات السكان ضعفاً ؛

٤ ـ تطلب إلى الأجهزة والمؤسسات والهيئات الملائمة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إجراء رصد ومزيد من التحليل للمؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية ذات الصلة من أجل إجراء تقييم دقيق لمختلف الآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية المترتبة على برامج التكيف ؛

٥ ـ تؤكد ضرورة أن تتضمن برامج التكيف الهيكلي تدابير ملائمة لتحقيق تنمية طويلة الأجل ومطردة ، مسهمة بذلك في تحسين الأحوال الإنسانية والاجتماعية في البلدان النامية ؛

٦ ـ تؤكد أيضاً أن نجاح البلدان النامية في تحقيق استقرار اقتصاداتها سوف يعتمد على جهودها الذاتية وعلى بيئة اقتصادية دولية داعمة على السواء ، وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي بذل الجهود من أجل التوصل إلى حل دائم لمشاكل المديونية الخارجية ، وزيادة نقل الموارد إلى البلدان النامية ، وإقامة نظام تجاري أكثر انفتاحاً وثباتاً وقدرة على البقاء ، وتعزيز إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات ؛ وينبغي أن تراعى مراعاة تامة في تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي مصالح جميع البلدان وشواغلها ، وبصفة خاصة البلدان النامية ؛

٧ ـ تدعو الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وهيئات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها إلى أن تتخذ ، في إطار ولاياتها ، تدابير مناسبة تهدف إلى تعبئة الموارد وزيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية لضمان تناسب الموارد المتاحة لها مع الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق استقرار اقتصاداتها وبرامج التكيف الهيكلي التي تضطلع بها ، مع التركيز بصفة خاصة على الحاجة إلى حماية أشد فئات السكان ضعفاً ، وذلك من خلال عدة عناصر منها البرامج التعويضية الاجتماعية ؛

٨ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

١٩٥/٤٥ ـ تقرير لجنة الجنوب

إن الجمعية العامة ،

إذ تحيط علماً مع التقدير بالتقرير المعنون « التحدي الذي يواجه الجنوب : تقرير لجنة الجنوب »[٣١] وبالنظرة الإجمالية الواردة في تقرير لجنة الجنوب وموجز التقرير[٣٢] بوصف ذلك إسهاماً هاماً يتعلق بعملية تنمية البلدان النامية ، وتقييم المنجزات ، وتحليل الإخفاقات ، واقتراح اتجاهات للإصلاح ،

١ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بعقد اجتماع ، في أثناء دورة المجلس العادية الثانية لعام ١٩٩١ وفي حدود الموارد الموجودة بها فيها التبرعات ، يُكرس لتبادل غير رسمي للآراء بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب ، لاسيما في النظرة الإجمالية والموجز اللذين وردا فيه ؛

٢ ـ تدعو الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ومؤسساتها إلى تقديم آرائها بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب ، لاسيما في النظرة الإجمالية والموجز ، للنظر فيها في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي المذكور آنفاً ؛

٣ ـ تدعو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عن نتيجة التبادل غير الرسمي للآراء الذي سيجري خلال دورة المجلس العادية الثانية لعام ١٩٩١ .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

---

(٣١) نيويورك ، مطبعة جامعة أوكسفورد ، ١٩٩٠ .

(٣٢) A/45/810 ، المرفق .